

ممارسة القواعد التربوية لعمليات الضبط الاجتماعي في تفعيل دور المدارس الثانوية لمدينة الطائف من وجهة نظر المعلمين والمعلمات

نجدد حميد رزيق الطويرقي *

ملخص

هَدَفَت الدراسة التعرف إلى درجة ممارسة القواعد التربوية لعمليات الضبط الاجتماعي في تفعيل دور المدارس الثانوية لمدينة الطائف من وجهة نظر المعلمين والمعلمات، ولتحقيق هدف الدراسة اختيرت عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بلغت (560) معلماً ومعلمة في أثناء الفصل الدراسي الثاني للعام (1437/1436 هـ). تم إعداد استبانة تكونت من أربع مجالات وهي: القواعد القانونية، والقواعد الفكرية، والقواعد الاجتماعية، والقواعد التعليمية وبلغ عدد فقراتها (62) فقرة، بينت النتائج أن مجال القواعد الاجتماعية احتلت المرتبة الأولى يليها القواعد الفكرية والقواعد القانونية والقواعد التعليمية وجاءت القواعد ككل بدرجة متوسطة، ووجود فروق تعزى لاختلاف متغير الجنس ولصالح الإناث، وعدم وجود فروق تعزى لاختلاف متغير المؤهل العلمي، ووجود فروق تعزى لمتغير الخبرة ولصالح تقديرات ذوي الخبرة (10 سنوات فأكثر). وأوصت الدراسة بضرورة تضافر جهود القائمين على التعليم بمعالجة وتوجيه كافة المشكلات والانحرافات داخل المدرسة وخارجها وتحقيق عملية الضبط الاجتماعي.

الكلمات الدالة: القواعد التربوية، عمليات الضبط الاجتماعي، المدارس الثانوية، مدينة الطائف.

المقدمة

أصبحت قضية التعليم قضية أمن قومي واستثمار العقل البشري ليرتبط به تنمية قدرات الشعب الإنتاجية والاقتصادية، وأصبحت القضية هي إعداد وتأهيل شباب قادرين ومسلحين بالعلم والمعرفة والتكنولوجيا، وأن أهمية التعليم مسألة لم تعد اليوم محل جدل في أي منطقة من العالم فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بداية التقدم الحقيقية بل والوحيدة هي التعليم، وأن جوهر الصراع العالمي هو سباق في تطوير وتحسين مخرجات العملية التعليمية (الدراكة والشبلي، 2002). وتعد مراحل التعليم المتتالية الأساسية أم الثانوية، أساس قوة أي دولة وثغورها، ولمواكبة التطورات الحديثة والمدخلات الجديدة ولكي ترتقي إلى مستوى الدول المتطورة، كان عليها الاهتمام في التعليم أولاً، من أجل إحداث التغيرات في جميع مناحي الحياة سواء أكانت (اقتصادية، أم سياسية، أم تربوية أم اجتماعية). ويتسم العصر الحالي بالتفجر المعرفي والتكنولوجي وانتشار نظم الاتصالات والاستعمال المتزايد للحاسوب، والتوسع في استخدام شبكة الانترنت، الأمر الذي جعل العالم قرية كونية إلكترونية. وقد بدأت الدول تشعر بالأهمية المتزايدة للتربية المعلوماتية ولمحو أمية الحاسوب من خلال توفير بيئة تعليمية وتدريبية تفاعلية تجذب اهتمام الأفراد في عصر يتميز بالتطور المتسارع والتغير المستمر. وبعد توظيف تقنية المعلومات والانترنت في التدريب والتعليم من أهم مؤشرات تحول المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، لأن ذلك سيسهم في زيادة كفاءة وفعالية نظم التعليم، وفي نشر الوعي المعلوماتي، وبالتالي سيسهم في بناء الكوادر المعلوماتية التي تنشدها المجتمعات في العصر الحالي. (ملكاوي ونجادات، 2007). ونظراً لأهمية مؤسسات التنشئة الاجتماعية، التي تشرف عليها مؤسسات الدولة أو مؤسسات العمل التطوعي، كما تسعى إلى إحداث هذه التغيرات الجذرية في عملية الضبط الاجتماعي، الذي يعتمد في جوهره على أساس تفعيل علاقة الفرد والمجتمع في النظام الاجتماعي، وعلى كيفية تقبل الأفراد للطرق والأساليب الاجتماعية المتعارف عليها في المجتمع من قيم وعادات وتقاليده متوارثة التي تتم عملية الضبط الاجتماعي من خلالها الذي يعد كل شخص غير ملتزم بها شاذاً وغير مقبول في المجتمع، وبما أن الإنسان هو محور عملية التنمية، والمستفيد الأول منها فقد سعت معظم الدول إلى تفعيل مفهوم الضبط الاجتماعي داخل المنظمات التربوية (ناصر، 2011). إن السلوك الاجتماعي سلوك مُتَعَلَّم ومُكْتَسَب، وقد يكون سلوكاً سلبياً أو منفعلاً، فالفرد يتعلم أنماط السلوك المنحرف بقدر ما يتعلم أنماط السلوك السوي (السالم، 2000). ويمتلك الطفل وفي فطرته إمكانات عديدة

* أصول تربوية، joooddy_20@hotmail.com تاريخ استلام البحث 2016/5/2، وتاريخ قبوله 2016/6/20.

للتعلم، ويُلقنه المجتمع بمؤسساته التربوية والتثقيفية أنماط السلوك السوي وغير السوي، وذلك بعملية التربية الاجتماعية، فهي الوسيلة الأولى التي يلجأ إليها المجتمع لزرع أنماط الثقافة في تربية الفرد تمهيداً لتشكيل شخصيته الاجتماعية، وبناءً على ما يُعرف بالذات الاجتماعية. وعملية التربية عملية طويلة تبدأ منذ مرحلة الطفولة ولا تنتهي إلا بانتهاء حياة الفرد، وهي تأخذ مجراها على مراحل متعاقبة ومتواصلة بدون انقطاع، وتهدف إلى تحقيق انضباط سلوك الفرد وفقاً لمتطلبات الحياة الاجتماعية وأسس العيش المشترك بقصد الوصول إلى قواعد تُنظم التوافق الاجتماعي وتؤكد الهوية الاجتماعية للأفراد، وهذه العملية لا تجري بصورة آلية واحدة بالنسبة لجميع الأفراد، وإنما تخضع لعدد كبير من الشروط والظروف الفردية الخاصة التي لا تستجيب لمؤثرات البناء الاجتماعي عليها إلا في حدود ضيقة (الأخرس، 1997).

يؤكد أنصار هذا الاتجاه من علماء النفس على أن شخصية الفرد تتكون وتتشكل في السنوات الأولى فقط من حياته، أما ما يتعرض له الفرد فيما بعد من تأثيرات فإنها تبقى ثانوية بالنسبة لما يكون قد تعرض له في مرحلة الطفولة، فعناصر شخصية الفرد تعود إلى المرحلة الطفولة وما يتعرض له الفرد من خبرات إيجابية أو سلبية، فالطفل يولد ولديه مجموعة من الغرائز والنزوات، التي يحاول إشباعها التي قد تهدد استقرار المجتمع، ولقد عرّف علماء النفس مفهوم التنشئة الاجتماعية بأنها العملية التي يستطيع بمقتضاها الأفراد المنشئين اجتماعياً عن كبح نزواتهم وتنظيمها وفق متطلبات المجتمع ونظامه الاجتماعي السائد ويكون سلوكهم هذا مناقضاً لسلوك الأفراد غير المنشئين اجتماعياً، والذين تؤدي أنانيتهم في إشباع نزواتهم للإضرار بالآخرين وبسلامة المجتمع (الخطيب، 2002).

مشكلة الدراسة

برزت مشكلة الدراسة كون الباحثة تعمل معلمة ولأحظت تلك الاعتداءات وغير مسؤولة من قبل الطلبة وأولت هذه المشكلة للمدرسة باعتبارها المؤسسة التي أنشأها المجتمع لتتولى تربية أبنائه وتنشئتهم بطرق يقبلها ويرتضيها لينقل بواسطتها تراثه الثقافي الخاص بهدف الحفاظ عليه واستمراره والحفاظ على قيمة الاجتماعية، التي يتطلع أفرادها منها تطبيعاً اجتماعياً يجعل منهم أفراداً صالحين وأعضاء فاعلين، وتتأثر المدرسة بشكل كبير بكل ما يجري في المجتمع، وتخضع للدوافع والمواقف السائدة فيه والمسيرة له. ويبرز هنا موضوع الضبط الاجتماعي في المدرسة الذي يعدّ ذا أهمية كبيرة في تعديل السلوكيات والانحرافات، وعليه يقع العبء في القضاء على هذه الانحرافات والمتمثلة في المدارس التي تُطبق قوانين الانضباط المدرسي، التي من المفترض أن تكون وسائل وآليات الضبط الاجتماعي مُفعلة بطريقة تعمل على الحد من هذه الانحرافات والتقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية الناجمة عن هذه السلوكيات المنحرفة، بتعميق الإيمان والردع في نفوس الطلبة، واستخدام الأساليب الوقائية والعلاجية لتعديل السلوكيات المنحرفة داخل المدرسة، والتعاون المشترك بينها وبين المجتمع المحلي والأسرة والمؤسسات التربوية الأخرى لإيجاد حلول ناجعة للتخلص من هذه الأزمات الأخلاقية. فالتربية وسيلة تكوين أنواع السلوك و تغييرها وتنميتها على أساس من العلم و المعرفة، لذا كان لزاماً على المدرسة أن تقوم بواجبها في تنمية أنماط اجتماعية جديدة حصلت نتيجة التطورات الجديدة والحاصلة في المجال العالمي كله لتجعل منهم مواطنين صالحين قادرين على التكيف مع جماعاتهم التي يعيشون فيها. لذلك جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على ممارسة القواعد التربوية لعمليات الضبط الاجتماعي في تفعيل دور المدارس الثانوية لمدينة الطائف من وجهة نظر المعلمين والمعلمات، وتمثلت الدراسة بالإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي: "ما القواعد التربوية المقترحة لتفعيل دور المدرسة الثانوية الحكومية في الأردن في عملية الضبط الاجتماعي؟"

أسئلة الدراسة

السؤال الأول: ما درجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي؟

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات عينة الدراسة في تقدير درجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي تبعاً لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة)؟

أهداف الدراسة: سعت الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية

- الوقوف على درجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي.

- التعرف إلى القواعد التربوية المقترحة لتفعيل دور المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية

- في عملية الضبط الاجتماعي لدى الطلبة من وجهة نظر مُعلّمي ومُعلّلات المرحلة الثانوية.
- الكشف عن استجابات عينة الدراسة في تقدير درجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي تبعاً لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة).
 - أهمية الدراسة:** تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الاعتبارات الآتية
 - تكمن أهمية هذه الدراسة في بيان درجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي.
 - تُبرز أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على أهمية المدارس الثانوية الحكومية بوصفها مؤسسة تربوية من مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تفعيل دورها في عملية الضبط الاجتماعي.
 - تكمن أهمية هذه الدراسة في الإسهام في توضيح أهمية الضبط الاجتماعي في المدارس الثانوية الحكومية وأثر ذلك في تعديل سلوك الطلبة وضمان مستقبل زاهر لهم.
 - اقتراح قواعد جديدة لتفعيل دور المدرسة الثانوية في عملية الضبط الاجتماعي بين الطلبة.
 - الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في وضع قواعد تربوية مقترحة يتم استخدامها من المُدرسين في المدارس الثانوية الحكومية السعودية في تكوين خطط واستراتيجيات لتحقيق عملية الضبط الاجتماعي داخل المدرسة وخارجها.
 - حدود الدراسة:** تضمنت الدراسة الحالية الحدود الآتية:
 - **الحدود الزمانية:** تم تطبيق هذه الدراسة إثناء الفصل الدراسي الثاني للعام (1436/1437 هـ).
 - **الحدود البشرية:** تم تطبيق هذه الدراسة على مُعلّمي ومُعلّلات المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية الثانوية السعودية.
 - **الحدود المكانية:** تم تطبيق الدراسة على معلمي ومعلمات المدارس الثانوية في المدارس الحكومية الثانوية السعودية في محافظة الطائف.
 - **الحدود الموضوعية (الإجرائية).** اقتصر نتائج الدراسة على صدق وثبات أداة القياس المستخدمة في الدراسة التي قامت الباحثة بإعدادها وتطويرها، وتمثلت بإعداد استبانة تكونت من أربع مجالات وهي: القواعد القانونية، والقواعد الفكرية، والقواعد الاجتماعية، والقواعد التعليمية وبلغ عدد فقراتها (62) فقرة.
 - التعريفات الاصطلاحية والإجرائية لمفاهيم الدراسة**
 - **درجة الممارسة:** مستوى أداء معلمي ومعلمات المدرسة الثانوية لقواعد الضبط الاجتماعي في محافظة الطائف (عينة الدراسة) بالإجابة على مجموعه القواعد التربوية المقترحة التي اشتملت على القواعد القانونية، والفكرية، والاجتماعية والتعليمية التي قامت بالباحثة بإعدادها.
 - **القواعد التربوية:** يعرفها (البهواشي، 2004؛ والثل، 2006) بأنها الأسس والضوابط التي يجب الالتزام بها من أجل تعزيز مسيرة العمل وتحقيق الأهداف المرجوة. **وتعرفها الباحثة إجرائياً** بأنها مجموعة السلوكيات التي أفضت إليها الدراسة لإتباعها لتفعيل مفهوم الضبط الاجتماعي، لدى طلبة المرحلة الثانوية التي اشتملت في هذه الدراسة على أربعة قواعد أساسية هي: (القواعد القانونية، والقواعد الفكرية، والقواعد الاجتماعية، والقواعد التعليمية).
 - **الضبط الاجتماعي:** ويعرفها الصالح (2004) بأنها عملية هادفة ومُلازمة سواء أكانت مقصودة أم غير مقصودة مُخططة أم غير مُخططة تقوم بها الجماعة أو المجتمع بوسائل رسمية أو تلقائية لضبط سلوك الأفراد والجماعات بما يحقق الامتثال للقواعد والمعايير والأعراف العامة، ويُقسم الحياة السائدة في المجتمع بما يحقق النظام والاستقرار والتضامن الاجتماعي والأهداف العامة للمجتمع. **وتعرفها الباحثة إجرائياً** بأنها مجموعة الأساليب والوسائل التي يستخدمها معلمي المرحلة الثانوية في المدرسة الثانوية الحكومية من توجيه وإرشاد وتهذيب لسلوك الطلبة بحثهم على الاحترام والامتثال للعادات والتقاليد والقيم السليمة السائدة في المجتمع، بمجموعه من القواعد التربوية المقترحة التي اشتملت على القواعد القانونية، والفكرية، والاجتماعية والتعليمية.
 - **المدارس الثانوية:** هي كل مؤسسة تعليمية حكومية تشمل على أحد صفوف المرحلة الثانوية أو أكثر وتشتمل على الصف الأول والثاني والثالث الثانوي التي طبقت عليها أداة الدراسة.

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

إن سلامة المجتمع وقوة بنيانه ومدى تقدمه وازدهاره وتماسكه مرتبط بسلامة الصحة النفسية والاجتماعية لأفراده والعناية بهم،

وبعد الفرد داخل المجتمع هو صانع المستقبل وهو المحور والمركز والهدف والغاية المنشودة، أما ما حول هذا الفرد من إنجازات وتخطيطات ليست أكثر من تقدير لمدى فعالية هذا الفرد، ولهذا فإن المجتمع الواعي هو الذي يضع نصب عينه قبل اهتماماته بالإنجازات والمشاريع المادية الفرد كأساس لازدهاره وتقدمه الاجتماعي، وحتى يكون هذا الفرد عضواً بارزاً في تحقيق التقدم الاجتماعي لا بد الاهتمام بتنشئته الاجتماعية، التي اهتمت بها قواعد الضبط الاجتماعي، وهذا لأهميتها في تشكيل شخصية الفرد الصالح الفعّال فعالية إيجابية في المجتمع لا فرداً خاملاً عاجزاً، فالتنشئة إذا من أدق العمليات وأخطرهما شأنها في حياة الفرد لأنها الدعامات الأولى التي ترتكز عليها مقومات الشخصية (نعيمه، 2002).

والمدرسة هي المؤسسة التي تنفذ الأهداف التي يُريدها المجتمع وفقاً لخطط ومناهج مُحددة، وعمليات تفاعل وأنشطة مُبرمجة داخل الفصول الدراسية وخارجها وعلى جميع المستويات الدراسية والفنية والثقافية والاجتماعية والرياضية وغيرها، ولما كانت التربية هي الحياة، فقد اقتضى الأمر أن تكون المدرسة جزءاً حياً نامياً، وليست معزولة عن المجتمع الذي نشأت فيه، والمدرسة في مسيرتها ليست للعناية بما هو كائن فقط، ولكنها تهتم بما ينبغي أن يكون، أي إنها تهتم بالماضي ليكون عبرة للحاضر وتخطط بمسيرتها للمستقبل (ناصر، 2004).

وتختلف وسائل التربية في عملية الضبط الاجتماعي التي تتمثل في الإرشاد والتوجيه والإقناع والتشجيع (زجر وضرب وقسوة وجرمان من الحقوق الاجتماعية والمدنية). ومع أن عملية الضبط الاجتماعي مُستمرة مع نمو الفرد وفي كل مراحل حياته، إلا أن درجة وقوة الضبط تختلف بين فترة وأخرى، كما أن فاعلية العلاقة بين نوازع الضبط الداخلي وقواعد الضبط الخارجي تكون ضعيفة في المراحل الأولى من التكيف الاجتماعي، وقوية مع رسوخ الضمير الاجتماعي في الفرد فتُصبح في الحالة هذه النوازع الداخلية والضوابط الخارجية وجهين لعملة واحدة، ومن المعلوم أن طريقة القسر في التربية المدرسية لا تُعطي مردوداً إيجابياً بل على العكس من ذلك، فإن المُدرّس الذي ينهر الطالب لأي شيء ودون مُبرر كافٍ للعقاب يُسيء إلى الطالب وإلى المجتمع، وأن العلاقة بين المُدرّسين يجب أن تُبنى على عقلية يحكمها المنطق، وتُغذيها العاطفة وبعيدة عن الإستنارات والانفعالات العصبية (الأخرس، 1997). ويعرّف المحاسنة (2006) الضبط الاجتماعي بأنه درجة التزام الفرد وتمثله للقوانين والتعليمات والأنظمة وعادات المجتمع وأعرافه وتقاليد وقيمه الأخلاقية والدينية، والولاء والانتماء للوطن والأمة، سواء كان هذا الالتزام نابعاً من قناعات ذاتية أم ضغوط خارجية. بينما يعرفه ناصر (2011) بأنه القوى التي يُمارسها المجتمع على أفرادها، والطرق والمعايير التي يفرضها، والإشراف على سلوكهم وأساليبهم في التفكير والعمل، من أجل ضمان سلامة البُنيان الاجتماعي، والحرص على أوضاعه ونظمه، والبعد عن عوامل الانحراف، بالتمسك بالقيم والأنظمة والتعليمات المرغوب فيها، لاستمرار نظام المجتمع. فالإنسان كائن اجتماعي لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن الجماعة فهو منذ أن يولد يمر بجماعات مختلفة فينتقل من جماعة إلى أخرى محققاً بذلك إشباع حاجاته المختلفة، والمجتمع يمثل المحيط الذي ينشأ فيه الطفل اجتماعياً وثقافياً، وبذلك تتحقق التنشئة الاجتماعية من خلال نقل الثقافة والمشاركة في تكوين العلاقات مع باقي أفراد الأسرة بهدف تحقيق تماسك المجتمع، وللمجتمع عدة معايير وملامح مميزة له وتتمثل: بالمعايير والمكانة والمؤسسات والثقافة، وللحفاظ على استمرارية وجود المجتمع في نظامه الاجتماعي، عليه أن يمتلك مجموعة من الشروط والضوابط التي تعمل على توجيه وضبط أفرادها نحو الامتثال للمعايير والقواعد التي وضعها وحددها المجتمع، بوصفها آليات ضابطية تربطهم مع بعضهم لتحقيق الأهداف والمتطلبات لجعلهم متماثلين في سلوكياتهم وتفكيرهم، وتتمثل هذه الآليات كما سيتم ذكرها لاحقاً في مؤسسات التنشئة الاجتماعية المتمثلة بالأسرة كمؤسسة أولية، والدينية، والمدرسية، بالإضافة إلى وسائل الإعلام، التي تجعل الأفراد حاملين دوافع تساعدهم على التصرف في المواقف الاجتماعية وكأنهم شخص واحد. فإذا امتثل الأفراد إلى الانضباط الداخلي، فإن ذلك يمنعهم من التفكير أو الإقدام على إخلال القواعد الأخلاقية والمعايير الدينية، والقيم الاجتماعية وعلية يُستنتج، أن الانضباط الداخلي هو الأكثر تأثيراً في تصرف الفرد، لأنه يكون عفواً لا إرادياً لا يستطيع التحكم فيه في أغلب الأحيان فيستجيب لها، وإذا حصل انحراف عن هذه المعايير والقيم التي ينشأ عليها في أسرته، فإن ذلك يرجع إلى خضوعه لضغوطات خارجية استجاب لها فجعلته منحرفاً عن ضوابطه الداخلية، فكل فرد لديه دوافع تميل إلى الجنوح والانحراف كما هو مألوف ومنضبط اجتماعياً، إلا أن الضوابط عادة لا تمنعها من ذلك (الرشدان، 2004). وبورد الشهري (2006) نوعين للضبط الاجتماعي؛ هما:

- **الضبط الداخلي (الذاتي):** مجموعة من الضوابط التي تعمل بشكل هادئ، وبطريقة طبيعية وتلقائية مباشرة، التي بدورها تصل إلى درجة أن الأفراد لا يشعرون بعملية الضبط ذاتها، وتشمل على ضوابط التربية، والعادات والأعراف، والتقاليد والمعايير والقيم والرأي العام.

-الضبط الخارجي(القانوني): يتمثل من مجموعة من القوانين والتشريعات التي تقوم المجتمعات الحديثة على وضعها، من أجل تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات التي تتولى الجهات الرسمية للدولة مهمة تطبيقها، من خلال لوائح وقوانين تطبق على الأفراد بطريقة عادلة، و كل شخص في المجتمع يخرج عنها ينال عقوبة وينبذ من المجتمع.

ثانياً: الدراسات السابقة: قامت الباحثة بتتبع الدراسات التي أجريت في موضوع الدراسة تبين توفر عدد من الدراسات العربية والأجنبية حيث أجرت الشجراوي وأبو جودة (2011) بدراسة هدفت التعرف إلى أساليب الضبط الاجتماعي وعلاقتها بمفهوم الذات، والوضع المادي عند طلبة المرحلة الثانوية في المدارس الخاصة في عمان، ولتحقيق هدف الدراسة اختيرت عينة عشوائية من مجتمع الدراسة وهم جميع طلبة الأول الثانوي الأدبي والعلمي والإدارة المعلوماتية في مديرية تربية عمان للتعليم الخاص، وبلغ عدد أفراد عينة الدراسة (598) طالباً وطالبة من طلبة العام الدراسي (2006/2005). واستخدمت الدراسة استبانة الضبط الاجتماعي التي أعدها الشجراوي (2005)، ومقياس مفهوم الذات لبيرس هارس (Piers Haris) (المعرب والملائم للبيئة الأردنية، الذي قام بتعريبه الداود (1982). ولقد أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر أساليب الضبط الاجتماعي السائدة في المدرسة هي لفت انتباه الطالب إلى مخالفات قام بها، والتأنيب على مخالفات قام بها الطلبة، والسماح بالخروج إلى المرافق الصحية، والتسامح عن الأخطاء والمخالفات البسيطة. كما أظهرت النتائج أيضاً بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في أساليب الضبط الاجتماعي المتعلقة بالعقوبات بين الذكور والإناث ولصالح الذكور، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة بين أساليب الضبط الاجتماعي في مجال العقوبات والمستوى المادي، بالمقابل أثبتت الدراسة عدم وجود أي فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة بين أساليب الضبط الاجتماعي ومفهوم الذات، وبين مفهوم الذات والمستوى المادي.

وقام سمرين والقضاة (2010) بدراسة هدفت إلى معرفة أساليب الضبط الاجتماعي في المدارس الثانوية في محافظة الكرك من وجهة نظر مديري المدارس، واقتصرت الدراسة على مديري ومديرات المدارس الحكومية الثانوية في محافظة الكرك خلال الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي (2010/2009)، وتألفت عينة الدراسة من جميع المدارس الثانوية الحكومية والخاصة في محافظة الكرك وتشمل مديريات التربية والتعليم: (تربية قصبه الكرك، تربية القصر، تربية المزار، وتربية الأغوار الجنوبية) التي يمثل مجتمع الدراسة، وبلغ المجموع الكلي لأفراد المجتمع (87) مديراً ومديرة بعد استثناء عينة الثبات، وكانت أهم نتائج الدراسة أن جميع مجالات أساليب الضبط الاجتماعي جاءت بدرجة منخفضة، إذ تراوحت قيم المتوسطات الحسابية بين (2.15) لمجال الضبط الاجتماعي الذاتي، و(1.38) لمجال أسلوب المدرس، وهذه النتيجة تشير إلى ضعف أساليب الضبط الاجتماعي الممارسة في المدارس الثانوية في محافظة الكرك في المملكة الأردنية الهاشمية من وجهة نظر مدراء المدارس. كما وأظهرت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في أساليب الضبط الاجتماعي في المدارس الثانوية في محافظة الكرك تُعزى لمتغيرات: (الجنس، ومستوى التعليم، والخبرة). ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في أساليب الضبط الاجتماعي في المدارس الثانوية في محافظة الكرك تُعزى لمتغير المديرية لصالح مديرية المزار على مجالات التدريس والإدارة والنشاطات، ولصالح مديريات المزار والقصر والأغوار في مجالي الامتحانات والضبط، ولصالح مديرية الأغوار في مجال المدرس، ولصالح مديرتي المزار والقصر في مجالي المادة التعليمية والقيم.

وقام العنزي(2008) بدراسة هدفت إلى معرفة دور المدرسة المتوسطة في تحقيق الضبط الاجتماعي للطلاب، والتعرف إلى الأساليب والطرق التي تستخدمها المدرسة المتوسطة لتحقيق الضبط الاجتماعي، وعلى الصعوبات التي يمكن أن تحد من دور المدرسة المتوسطة وعلى مدى الاختلاف بين وجهات نظر عينة الدراسة باختلاف متغيرات الدراسة (المؤهل العلمي، والخبرة في التعليم)، وتكونت عينة الدراسة من (352) معلماً ومديراً ومرشداً في المملكة العربية السعودية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، ومن أهم نتائج الدراسة: ممارسة المدرسة المتوسطة لدورها في تحقيق الضبط الاجتماعي من خلال غرس روح الانتماء والولاء للوطن، وغرس العقيدة الإسلامية وممارسة قيم المجتمع، وتوضيح مفاهيم وقيم الضبط الاجتماعي، كما توصلت إلى استخدام فرض العقوبات والإرشاد وإبلاغ ولي الأمر، وأسلوب القدوة، والإذاعة المدرسية والإجراءات التأديبية كأساليب للضبط الاجتماعي، كما يوجد صعوبات لممارسة هذه الأساليب، وأظهرت الدراسة وجود فروق تعزى لمتغير المؤهل العلمي والخبرة ولصالح البكالوريوس التربوي.

وقام الخوالدة والحراشة (2007) بدراسة هدفت التعرف إلى أنماط الضبط الصفي التي يمارسها المعلمون لحفظ النظام الصفي في مديرية التربية والتعليم في محافظة المفرق من وجهة نظرهم، ومعرفة ما إذا كان هناك أثر لمتغيرات الجنس، والمرحلة التي يدرسها المعلم، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، وتكونت عينة الدراسة من (210) معلماً اختيروا بطريقة عشوائية بسيطة،

واستخدم الباحثان استبانته تكونت من (35) فقرة، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة أنماط الضبط الصفّي التي يستخدمها المعلمون تعزى لمتغير الجنس، والمرحلة التي يُدرّسها المعلم، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد العينة في النمط الوقائي تعزى لمتغير المؤهل العلمي ولصالح الدبلوم المتوسط والبيكالوريوس، ولمتغير سنوات الخبرة، وكانت لصالح ذوي الخبرة القصيرة.

وقام المحاسنة (2006) بدراسة هدفت إلى معرفة أثر بعض المتغيرات المختارة على الضبط الاجتماعي لدى طلبة المرحلة الثانوية في محافظة جرش، وتكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية في محافظة جرش للعام الدراسي (2005/2006) (والبالغ عددهم 5878) طالباً وطالبة، وتكونت عينة الدراسة من (644) طالباً وطالبة تم اختيارهم عشوائياً في المدارس الحكومية، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتطوير استبانته وتم التحقق من صدقها وثباتها. وقد غطت الاستبانة خمسة مجالات وهي (مجال الالتزام بالأنظمة والقوانين والتعليمات، المجال الديني والأخلاقي، مجال الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف، مجال التفاعل الاجتماعي، مجال الانتماء والولاء للمدرسة والمجتمع والوطن). ولقد بينت نتائج الدراسة أنّ درجة الضبط الاجتماعي الكلي لدى أفراد عينة الدراسة كانت عالية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في مجال الضبط الاجتماعي الكلي تعزى لمتغير الجنس ولصالح الإناث، ولمتغير الصف الدراسي ولصالح الأول الثانوي، ولمتغير نوع التعليم ولصالح التعليم المهني الشامل، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في مجال الضبط الاجتماعي الكلي تعزى لمتغير تعليم الأب، بالإضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مجالين من مجالات الضبط الاجتماعي، هما: المجال الديني والأخلاقي ومجال الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف بين فئتي الراتب أقل من (200) وفئة أكثر من (301) دينار ولصالح فئة أقل من (200) دينار، تعزى لمتغير دخل الأسرة، في حين لم يكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الضبط الاجتماعي الكلي تعزى لمتغير دخل الأسرة.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية

اجري "ديلاكروز" (Delacruz, 2014) دراسة هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور الضبط الاجتماعي في سياق (العائلة، والمدرسة، والمجتمع) الذي أخذ دوراً مهماً في قرار المشتركين للانضمام إلى العصابات خلال سنوات المراهقة. اختبرت هذه الدراسة حياة أربعة ذكور، كانوا أعضاء سابقين في عصابات وأعمارهم فوق الثمانية عشرة عاماً ولديهم سجلات إجرامية حافلة وتاريخ أكاديمي متدنٍ. تم اختيار المشتركين من مركز ستوكتون في كاليفورنيا للتأهيل حيث يخضع المذنبون لعملية تحسين وتطوير لحياتهم عن طريق فك الارتباط مع عصابات الشوارع وعالم الإجرام والسجون. أظهرت الدراسة أنّ الضبط الاجتماعي الذي أسهم فيه كل من العائلة والمدرسة والمجتمع وتطبيق القانون قد أخذ دوراً مهماً في تشكيل قرار المراهق في الاشتراك في العصابات من عدمه. وأظهرت الدراسة أيضاً أنه بينما كانت عائلة المشتركين هي المحرك الأساسي لدفعهم نحو العصابات، فإن المدرسة أيضاً كانت المكان الذي لم يتم تقديرهم فيه، لأن المعلمين لم يفهمهم بشكل كافٍ، ويدخل المعلمون إلى صفوفهم بدون إعداد حول حقائق التدريس في مناطق العنف، حيث يتعرض الشباب إلى الاكتئاب والصدمات.

دراسة "سيلر" (Sellers, 2013) هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن التوسع في جهود الضبط الاجتماعي في إجراءات المدارس الأمريكية الثانوية والابتدائية وخاصة سياسات عدم التسامح. ويتربط على هذه السياسات العقوبات الفورية مثل التطبيق والطرّد والتحويل إلى المحاكم نتيجة هذه المخالفات. تكونت عينة الدراسة من "75" قضية من قضايا الطلاب الذين ارتبطوا بالعنف والممارسات الإجرامية داخل المدارس على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية. وتم جمع البيانات على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال الدراسة المسحية للمدارس حول الجريمة والعنف (SSOCS) التي أجريت من المركز الوطني للبحوث التعليمية (NCES). وأشارت النتائج بأن أغلب القضايا التي تم تقييمها رأت فيها المحاكم أن تطبيق "سياسة عدم التسامح له آثار مفيدة في عملية الضبط الاجتماعي في المدارس، وأظهرت الدراسة كذلك أنه ومع مرور الزمن فإن قرارات مجالس الضبط المدرسيّ وعمليات إخراج الطلبة من التعليم حدثت بمستويات عالية في حق طلبة الأقليات أو الطلبة الذين يسكنون في مناطق الجرائم. وكشفت الدراسة أيضاً أن معدل استخدام معايير الأمن في المدارس مثل (كاشفات المعادن، والتحكم في الدخول، ورجال الأمن والنظام) التي يوجد فيها نسب قليلة من طلبة الأقليات.

ودراسة "ريج-شيا" (Rich-Shea, 2010) التي هدفت النظر إلى علاقة الشراكة التي يتم بناؤها بين ضباط الأمن المدرسيّ (SRO) والمدارس الثانوية الحكومية في ماساتشوستس الأمريكية كإحدى الاستراتيجيات التي يتم تطبيقها للتحكم في سلوك الطلبة. وتمت دراسة جانبين من هذه العلاقة، الأول: العلاقة بين إدارة المدرسة ومديريات الأمن المحلية، والآخر: طبيعة العمل

المتناقضة بين المؤسستين وأثره على ضبط الطلبة. تكونت عينة الدراسة من (25) مدير مدرسة و(15) ضابط أمن مدرسي (SRO) يمثلون (14) مدرسة لديها ضباط أمن و (11) مدرسة كمجموعة تحكم ليس فيها ضباط أمن. وتم جمع البيانات من خلال المقابلات مع مدراء المدارس وضباط الأمن المدرسي التي اشتملت على المواضيع التالية : الخلفيات، ووصف الحالة، والعلاقة بين دوائر الأمن والمدرسة، وعملية وساسة الضبط ودور رجال الأمن والتوقعات. وكشفت الدراسة عن أن المدارس التي تطبق برنامج ضباط الأمن تميل إلى تجريم السلوك المعياري مثل التحدي وإعادة تعريفه على أنه سلوك مضطرب أو سلوك يزعج إدارة المدرسة. وأظهرت الدراسة أيضاً أنه كلما طبقت إدارة المدرسة "سياسة عدم التسامح" مع الطلبة فإن المدرسة ستكون أكثر قابلية لتطبيق نظام الأمن (SRO) واستخدامه من أجل التأسيس لطرق رسمية للضبط الاجتماعي.

دراسة كندكي (Kindiki,2009) هدفت التعرف إلى أثر الاتصال على ضبط الطلاب في المدارس الثانوية في كينيا، أجريت الدراسة في (8) مدارس ثانوية، وتم استخدام العينة العشوائية الطبقية والعينة العشوائية البسيطة، وتكونت العينة من (200)، حيث تم اختيار (20) طالباً و(4) معلمين من كل مدرسة، وتم استخدام أسلوب المقابلة مع (8) مدراء مدارس، ومن أهم نتائج الدراسة أن الانضباط في الكثير من المدارس في كينيا كان منخفض جداً، وأنه لا يوجد هناك اتصال فعال بين إدارة المدارس والطلاب وأولياء أمورهم، بالإضافة إلى عدم قيام إدارة المدارس بعقد اجتماعات دورية مع الطلاب، وعدم الاستماع لشكاويهم، مع الافتقار إلى التوجيه والإرشاد وقنوات الاتصال لتوجيه سلوك الطلاب، وعدم قيام مدراء المدارس مناقشة الأنظمة والقوانين المدرسية مع الطلاب.

ودراسة " الونن" (Ellonen,2008) التي هدفت الدراسة إلى الكشف عن أهمية الضبط الاجتماعي ضمن بيئة المدرسة لوقاية المراهقين من السلوك المنحرف. وتكونت عينة الدراسة من عينة عنقودية عشوائية لمراهقين فنلنديين تراوحت أعمارهم ما بين (15-16) عاماً من طلبة الصف التاسع الأساسي ومن (55) مدرسة تدرس باللغة الفنلندية. وتم إجراء الدراسة بالاعتماد على الدراسة الفنلندية للانحراف عند الطلبة (FSRD) لعام 2004 وعن طريق توزيع استبانة على الطلبة حول السلوك المنحرف والضبط الاجتماعي، وتم تطبيق تحليلات الانحدار اللوجستي المتعدد المستويات. وأظهرت الدراسة أن الضبط الاجتماعي في المدارس خاصية مجتمعية تساعد في خفض السلوك المنحرف لدى المراهقين.

ودراسة تشيو (Chiu,2006) التي هدفت الدراسة إلى تقييم العلاقة بين الضبط الاجتماعي (الشعور به) والحالة الصحية الفعالة لدى البالغين في تايوان. تم في هذه الدراسة استخدام نماذج الضبط الاجتماعي والممارسات الصحية ونموذج الضيق النفسي كنماذج مفاهيمية وإرشادية. تكونت عينة الدراسة من (814) مشاركاً من البالغين الذكور والإناث في تايوان. وتم جمع البيانات من خلال الدراسة التي أجريت حول النتائج الصحية (SEBAS) التي تضمنت الديموغرافيا والضبط الاجتماعي والضبط الشخصي والضيق النفسي والممارسات الصحية والحالة الصحية الفعالة. أظهرت النتائج أن مكان الإقامة له تأثير على الحالة الصحية السلبية لدى البالغين الكبار، وكذلك إن البالغين الكبار في المناطق الحضرية أكثر قابلية للانخراط في الممارسات الصحية الإيجابية أكثر من نظرائهم في المناطق الريفية. وأخيراً أظهرت النتائج أن للضبط الاجتماعي والشخصي له آثار مهمة في الحالة الصحية السلبية والضيق النفسي.

التعقيب على الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة توصلت الباحثة إلى عدد من الملاحظات والاستنتاجات منها اتفاق غالبية الدراسات السابقة العربية والأجنبية على أهمية موضوع الدراسة:

- ركزت غالبية الدراسات على أهمية موضوع الدراسة وخاصة القواعد الرئيسية للضبط الاجتماعي كدراسة الشجراوي وأبو جودة (2011)، دراسة سيلر (Sellers,2013).

-اهتمت معظم الدراسة بموضوع الكشف عن دور الضبط الاجتماعي في سياق (العائلة، والمدرسة، والمجتمع) كدراسة "ديلاكروز" (Delacruz,2014)، ودراسة تشيو (Chiu,2006).

-وتم الاستفادة من الدراسات السابقة في إثراء الجانب النظري للدراسة، وفي بناء أداة الدراسة وجمع البيانات والمعلومات وتطويرها، ومناقشة نتائج الدراسة الحالية ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة.

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج المسحي التطويري.

مُجتمع الدراسة: اشتمل مُجتمع الدراسة على جميع مُعلمي ومُعلّّات المرحلة الثانوية في المدارس الحُكومية في إدارة تعليم

الطائف في المملكة العربية السعودية للعام الدراسي العام (1436/1437 هـ).

عينة الدراسة: تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية العنقودية من مجتمع الدراسة، بحيث تمثل المدارس الثانوية الحكومية (560) معلماً ومعلمة من مُعلّمي المرحلة الثانوية. ويوضح الجدول رقم (1) يبين توزيع أفراد العينة وفق متغيرات الدراسة.

الجدول (1)

التكرارات والنسب المئوية للأبعاد وفق متغيرات الدراسة

المتغيرات	المستويات	العدد	النسبة المئوية%
الجنس	ذكر	260	46.4%
	أنثى	300	53.6%
المؤهل العلمي	بكالوريوس فما دون	359	64.1%
	دراسات عليا	201	35.9%
الخبرة	أقل من 5 سنوات	177	31.6%
	من 5- أقل من 10 سنوات	238	42.5%
	أكثر من 10 سنوات	145	25.9%
المجموع		560	100%

أداة الدراسة: بالرجوع إلى الأدب التربوي السابق المتعلق بالقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي تم تطوير استبانته، للتعرف إلى ممارسة القواعد التربوية لعمليات الضبط الاجتماعي في تفعيل دور المدارس الثانوية لمدينة الطائف من وجهة نظر المعلمين والمعلمات، حيث تكونت الاستبانة من (62) فقرة توزعت على أربعة مجالات هي: (القواعد القانونية، والقواعد الفكرية، والقواعد الاجتماعية القواعد الاجتماعية، والقواعد التعليمية)، وذلك وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، وعلى النحو الآتي: (كبيرة جداً، وكبيرة، ومتوسطة، وقليلة، وقليلة جداً).

صدق أداة الدراسة: للتحقق من صدق أداة الدراسة، تم عرضها على مجموعة محكمين وعددهم (10) من ذوي الاختصاص والخبرة من أعضاء هيئة التدريس في أقسام كليات التربية في الجامعات السعودية، وقد طلب من المحكمين الحكم على جودة محتوى الفقرات، وإبداء الرأي في الصياغة اللغوية وسلامتها، ومدى ملائمة الفقرة للمجال الذي اندرجت تحته، والدقة اللغوية، وما يروونه مناسباً سواء أكان بالحذف أم الدمج أم الإضافة. وقد أبدى المحكمون العديد من الملاحظات حيث تم تعديل بعض الفقرات وإضافة فقرات جديدة واستبعاد فقرات أخرى، وقد أجمع على هذه الملاحظات (80%) فأكثر من المحكمين. وللتحقق من صدق البناء، فقد تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين الفقرات والمجال من جهة، وبين الفقرات والمقياس ككل من جهة أخرى، وتراوحت معاملات الارتباط الفقرات مع المجال بين (0.33 - 0.89)، ومع المقياس تراوحت بين (0.31 - 0.87) وهي قيم مقبولة لإجراء.

ثبات أداة الدراسة: للتحقق من ثبات أداتي الدراسة، تم حساب معاملات الثبات لهما، بطريقتين: الأولى طريقة الاختبار وإعادة الاختبار، حيث تم تطبيقهما على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة وعددهم (25) معلماً ومعلمة، وذلك بتطبيقها مرتين وبفاصل زمني بين التطبيق الأول والتطبيق الثاني وقدره أسبوعان. وتم حساب معاملات ارتباط بيرسون بين نتائج التطبيقين، حيث تراوحت معاملات الثبات لمجالات بين (0.67 - 0.86)، وبلغت قيمة معامل الارتباط لدرجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي الكلي (0.86)، أما الطريقة الأخرى، فقد استخدم فيها طريقة كرونباخ ألفا للتعرف على الاتساق الداخلي للفقرات، فتراوحت قيم معاملات الثبات لمجالات بين (0.67 - 0.89)، و(0.92) لمقياس ككل.

تصحيح أداة الدراسة: تم استخدام التدرج الإحصائي التالي لتوزيع المتوسطات الحسابية:

أولاً: (1 - 1.80) دور بدرجة قليلة جداً. ثانياً: (1.81 - 2.60) دور بدرجة قليلة.

ثالثاً: (2.61 - 3.40) دور بدرجة متوسطة. رابعاً: (3.41 - 4.20) دور بدرجة كبيرة.

خامساً: (4.21- 5.00) دور بدرجة كبيرة جداً.

متغيرات الدراسة: اشتملت الدراسة على المتغيرات التالية:

- المتغيرات المستقلة: أولاً: الجنس: وله مستويان؛ هما (ذكر، أنثى). ثانياً: المؤهل العلمي: ولها مستويان؛ هما (بكالوريوس فما دون، دراسات عليا). ثالثاً: الخبرة: ولها ثلاثة مستويات؛ هما (أقل من 5 سنوات)، (من 5 إلى أقل من 10 سنوات)، (10 سنوات فأكثر).

- المتغيرات التابعة: الإجابة عن فقرات ممارسة القواعد التربوية لعمليات الضبط الاجتماعي.

المعالجة الإحصائية: ولإجراء المعالجات الإحصائية استخدمت الباحثة الأساليب الإحصائية الآتية: للإجابة على السؤال الأول تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وللإجابة على السؤال الثاني تم استخدام اختبار تحليل التباين الثلاثي (Three - Way ANOVA)، واختبار شيفيه (Scheffe).

نتائج الدراسة ومناقشتها: فيما يلي عرض للنتائج التي تم التوصل إليها بعد أن قامت الباحثة بجمع البيانات بواسطة أداة الدراسة حول " ممارسة القواعد التربوية لعمليات الضبط الاجتماعي في تفعيل دور المدارس الثانوية لمدينة الطائف من وجهة نظر المعلمين والمعلمات"، وقامت الباحثة بعرضها وفقاً لأسئلة الدراسة.

السؤال الأول: ونص السؤال على " ما درجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي؟" للإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على مجالات مقياس درجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (2).

الجدول (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على مقياس درجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي

الرتبة	الرقم	المجالات	المتوسط الحسابي *	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	3	القواعد الاجتماعية	753.	780.	كبيرة
2	2	القواعد الفكرية	663.	800.	كبيرة
3	1	القواعد القانونية	23.2	760.	متوسطة
4	4	القواعد التعليمية	3.12	850.	متوسطة
		درجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي ككل	3.21	780.	متوسطة

* الدرجة العظمى من (5)

يبين الجدول (2) أن مجال " القواعد الاجتماعية " قد احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.75) وانحراف معياري (0.78) وبدرجة كبيرة، وجاء المجال " القواعد الفكرية " في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.66) وانحراف معياري (0.80) وبدرجة كبيرة، بينما جاء مجال " القواعد التعليمية " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.12) وانحراف معياري (0.85) وبدرجة متوسطة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على مقياس درجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي ككل (3.21) وانحراف معياري (0.78)، وهو يقابل تقدير درجة الممارسة متوسطة. كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات المعلمين على مجالات درجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي ككل، حيث كانت على النحو التالي:

المجال الأول: مجال القواعد القانونية: تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات المعلمين لدرجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي على فقرات هذا

المجال، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (3).

الجدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات المعلمين على فقرات مجال القواعد القانونية مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي *	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	2	للمدرسة الحق في استدعاء أولياء أمور طلبتها إذا تكررت مخالفاتهم السلوكية	3.51	1.05	كبيرة
2	4	العقوبات التي توقعها المدرسة على الطلبة المخالفين سلوكياً تحددها تعليمات الانضباط المدرسي.	3.46	.980	كبيرة
3	11	تحفز المدرسة الطلبة إلى تعزيز السلوكيات الإيجابية مادياً ومعنوياً	3.44	.970	كبيرة
4	1	تستخدم المدرسة قانون الانضباط المدرسي للإصلاح وليس كوسيلة العقاب.	3.39	.95 0	متوسطة
5	17	تعقد المدرسة مجلس الضبط للطلبة المخالفين للقيم الإسلامية.	3.36	1.02	متوسطة
6	5	تعزز المدرسة السلوك الجيد للطلبة أمام زملائهم.	3.35	1.01	متوسطة
7	9	توظف المدرسة الأساليب العلاجية لتعديل السلوك تجاه الطلبة المخالفين	3.33	1.02	متوسطة
8	12	تعاقب المدرسة الطلبة المخالفين لقيم ومعتقدات المجتمع.	3.25	1.09	متوسطة
9	18	تعزز المدرسة الطلبة المعترفين بأخطائهم.	3.24	.990	متوسطة
10	7	تتبع المدرسة الوسائل التربوية المختلفة من أجل تعديل السلوكيات بشكل إيجابي ومقبول.	3.23	.970	متوسطة
11	16	تكافأ وتشجع المدرسة الطلبة المنضبطين.	3.21	.910	متوسطة
12	15	توثق المدرسة السلوكيات غير المرغوب فيها من قبل طلبة المخالفين ومدى تكرارها	3.14	1.05	متوسطة
13	8	تتجاوز المدرسة عن بعض العقوبات تجاه الطلبة المخالفين مخالفات بسيطة.	3.09	1.04	متوسطة
14	13	تبتعد المدرسة عن معاقبة طلبتها بالضرب والكلام الجارح.	3.08	1.06	متوسطة
15	14	تمنح المدرسة طلبتها شهادات تقدير لانضباطهم المدرسي.	3.07	1.01	متوسطة
16	3	تتبع المدرسة تطبيق العقوبات التأديبية تجاه الطلبة المخالفين عند ارتكاب أي مخالفة سلوكية	3.04	1.263	متوسطة
17	10	تلغي المدرسة بعض العقوبات إذا أظهر الطلبة سلوكاً إيجابياً.	2.91	1.17	متوسطة
18	6	تتبع المدرسة الأساليب الوقائية لتعديل سلوك الطلبة المخالفين	2.88	1.13	متوسطة
المجال ككل			23.2	.760	متوسطة

*الدرجة العظمى من (5)

يبين الجدول (3) أن الفقرة (2) التي نصت على " للمدرسة الحق في استدعاء أولياء أمور طلبتها إذا تكررت مخالفتهم السلوكية " قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.51) وانحراف معياري (1.05) وبدرجة كبيرة، وتعزي هذه النتيجة إلى أن إشراك أولياء الأمور بحل مشاكل أبنائهم الطلبة، والوقوف عليها أولاً بأول وبالتالي إمكانية حلها دون اتخاذ إجراءات بحقهم، ومما يمكنهم من مضاعفة جهودهم نحو الدراسة والتحصيل العلمي. وجاءت الفقرة (4) التي كان نصها " العقوبات التي توقعها المدرسة على الطلبة المخالفين سلوكياً تحددها تعليمات الانضباط المدرسي " بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.46) وانحراف معياري (0.98) وبدرجة كبيرة، وتعزي الباحثة ذلك إلى أن تعليمات الانضباط المدرسي لديها عقوبات لردع الطلبة الغير ملتزمين في التعليمات المدرسية، وكذلك عدم اكتراث أولياء أمورهم بحل مشاكلهم. بينما احتلت الفقرة (6) التي نصت على " تتبع المدرسة الأساليب الوقائية لتعديل سلوك الطلبة المخالفين " المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.88) وانحراف معياري (1.13) وبدرجة متوسطة، وتعزي هذه النتيجة إلى أن المدرسة ومن خلال وحدة الإرشاد المدرسي تتابع حل مشاكل الطلبة المخالفين خوفاً من تركهم للمدرسة أو قد تؤدي إلى انحرافهم أو عدم اهتمام أولياء أمورهم بحل مشاكلهم، كونهم قد يكونوا مسافرين عن أسرهم، أو مطلّقين، أو أن الأبناء ليس لديهم آباء. وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على فقرات هذا المجال ككل (3.22) وانحراف معياري (0.76)، وبدرجة متوسطة.

المجال الثاني: مجال القواعد الفكرية: تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات المعلمين لدرجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي على فقرات هذا المجال، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (4).

الجدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات المعلمين على فقرات مجال القواعد الفكرية مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي *	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	26	تنوع المدرسة في الأساليب الفكرية لتشجع على التفكير البناء.	683.	.960	كبيرة
2	24	تكشف المدرسة لطلبتها بما يجري حولها من تيارات فكرية.	773.	1.90	كبيرة
3	21	تمنح المدرسة حرية التفكير وتشجع الطلبة على العمل والعلم والتحلي بالأخلاق الفاضلة	463.	.980	كبيرة
4	29	توثق المدرسة المودة والمحبة بين طلبتها	553.	1.04	كبيرة
5	30	تسعى المدرسة إلى تعليم طلبتها القدرة على الربط بين الأفكار بطريقة علمية.	503.	1.05	كبيرة
6	20	تتميّ المدرسة الإيمان بالمثل العليا للأمة العربية.	463.	1.02	كبيرة
7	22	تحترم المدرسة إنسانية طلبتها وتوقرها.	633.	1.07	متوسطة
8	23	تمنح المدرسة الحرية لطلبتها في التعبير عن آرائهم بدون خوف أو قلق.	533.	1.09	متوسطة
9	25	تسعى المدرسة إلى محاربة الأفكار الضالة وتشجيع مفاهيم التسامح بين طلبتها.	3.19	1.06	متوسطة
10	27	تسهم المدرسة في توعية طلبتها ليكونوا قادرين على التمييز بين الصالح والخاطئ.	3.13	1.14	متوسطة
11	31	ترسخ المدرسة الحوار والنقاش في تعاملها مع طلبتها.	3.07	1.31	متوسطة
12	19	تساعد المدرسة في غرس قيم الإيمان بالله تعالى وسنة نبيه	2.98	1.07	متوسطة
13	28	تشكل المدرسة مناعة فكرية لدى طلبتها حتى لا يكونوا عرضة للإنحرافات الفكرية.	2.96	1.10	متوسطة
		المجال ككل	663.	.800	كبيرة

* الدرجة العظمى من (5)

يبين الجدول (4) أن الفقرة (26) التي نصت على " تنوع المدرسة في الأساليب الفكرية لتشجع على التفكير البناء " قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.86) وانحراف معياري (0.96) وبدرجة كبيرة، وتعزي الباحثة ذلك إلى أن المدرسة تسعى دائماً إلى تنوع الأساليب الفكرية، وتشجع الطلبة على المناقشات الفكرية التي تطلع الطلبة على المذاهب الفكرية المتنوعة التي تحمل بين طياتها فلسفتها الخاصة، وتبين لهم أهمية الفكر الإسلامي في توجيه وحماية الأفراد. وجاءت الفقرة (24) التي كان نصها " تكشف المدرسة لطلبتها بما يجري حولها من تيارات فكرية " بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.77) وانحراف معياري (0.91) وبدرجة متوسطة، وتعزي الباحثة للطلبة مغازي وأهداف تلك التيارات، وتعمل المدرسة على حماية طلبتها من أهداف تلك التيارات خوفاً من الانحراف أو التهور وراء أفكار قد تؤدي إلى انحرافهم وترك منهجهم الديني الإسلامي الحنيف والذي يدعوا حماية حقوق الأفراد وحفظهم من كل مكروه. بينما احتلت الفقرة (28) التي نصت على " تشكل المدرسة مناعة فكرية لدى طلبتها حتى لا يكونوا عرضة للانحرافات الفكرية " المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.96) وانحراف معياري (1.10) وبدرجة متوسطة وتعزي هذه النتيجة إلى أن حفظ الطلبة من تلك التيارات الفكرية الانحرافية التي لا تمت بصلة لتلك المذاهب، وتسعى إلى الحفاظ على هؤلاء الأبناء وحفظهم، وبيان أهداف تلك التيارات الحاقدة والكارهة لدين الله، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على فقرات هذا المجال ككل (3.66) وانحراف معياري (0.80)، وبدرجة كبيرة.

المجال الثالث: مجال القواعد الاجتماعية: تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات المعيارية لتقديرات المعلمين لدرجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي على فقرات هذا المجال، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (5).

الجدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات المعلمين على فقرات مجال القواعد الاجتماعية مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة الدور
1	39	تتعامل المدرسة مع جميع طلبتها معاملة عادلة دون أي تمييز.	3.98	1.01	كبيرة
2	44	تحافظ المدرسة على التوازن بين القيم الاجتماعية السائدة والانفتاح على العالم	3.89	1.06	كبيرة
3	36	تعود المدرسة طلبتها على ممارسة العادات الصحيحة في سلوكياتهم.	3.75	0.86	كبيرة
4	32	تسعى المدرسة إلى غرس قيمة التعاون بين طلبتها.	3.57	1.12	كبيرة
5	45	تسعى المدرسة إلى توثيق العلاقات مع الأسر	3.49	1.05	كبيرة
6	41	تؤكد المدرسة على ضرورة المشاركة الاجتماعية في ضوء النظام والديمقراطية.	3.44	1.05	كبيرة
7	46	تعديل المدرسة السلوكيات الاجتماعية الخاطئة والسائدة في المجتمع.	3.43	1.10	كبيرة
8	33	توجه المدرسة طلبتها للبعد عن ما هو منافٍ للخلق النبيل بالمظهر والملبس.	3.42	1.03	كبيرة
9	37	تتقبل المدرسة آراء طلبتها حول القضايا الاجتماعية.	3.29	1.03	متوسطة
10	35	ترسخ المدرسة مبدأ أن جميع الطلبة متساوون في الحقوق والواجبات.	3.28	0.94	متوسطة
11	42	تعزز المدرسة العادات والتقاليد الإيجابية السائدة في المجتمع.	3.26	1.02	متوسطة
12	40	تنمي المدرسة المهارات الحياتية لدى طلبتها ليكونوا أعضاء فاعلين في مجتمعهم.	3.24	1.01	متوسطة
13	34	توعي المدرسة طلبتها بالمشكلات الاجتماعية (كالعنف المجتمعي والانتماءات الطائفية).	3.19	1.01	متوسطة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي *	الانحراف المعياري	درجة الدور
14	47	ترسخ المدرسة لدى طلبتها معتقدات صحيحة تضبط سلوكهم.	3.19	1.08	متوسطة
15	43	تعزز المدرسة المشاركة الاجتماعية مع المجتمع في القضايا المشتركة.	3.14	1.04	متوسطة
16	38	تساهم المدرسة في المسابقات الثقافية التي ترسخ مفهوم الضبط الاجتماعي.	2.84	1.23	متوسطة
17	48	تحارب المدرسة المفاهيم الخاطئة المتوارثة مثل الثأر والتمايم.	3.03	1.04	متوسطة
المجال ككل			3.75	0.78	كبيرة

* الدرجة العظمى من (5)

يبين الجدول (5) أن الفقرة (39) التي نصت على " تتعامل المدرسة مع جميع طلبتها معاملة عادلة دون أي تمييز " قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.98) وانحراف معياري (1.01) وبدرجة كبيرة، وتعزي هذه النتيجة إلى أن هيئة المدرسة والقائمين على تعليمات الانضباط المدرسي يعاملون الطلبة دون تمييز، ويسعون إلى تشجيع الطلبة على تحقيق انجازاتهم العملية وتحقيق طموحهم التحصيلي، وتسعى إلى حمايتهم من كل توجهات فكرية مستقبلية قد تضر بهم، وتحافظ على مستقبلهم الحياتي العملي. وجاءت الفقرة (44) التي كان نصها " تحافظ المدرسة على التوازن بين القيم الاجتماعية السائدة والانفتاح على العالم " بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.89) وانحراف معياري (1.06) وبدرجة كبيرة، وتعزي النتيجة إلى أن المدرسة تسعى إلى العناية والحفاظ على قيمهم الاجتماعية التي تنطلق من اسر ذات سمعة اجتماعية ودينية عريقة دون المساس بحقوق الآخرين، وتوازن بين حقوقهم الدينية وحقوقهم الاجتماعية. بينما احتلت الفقرة (48) التي نصت على " تحارب المدرسة المفاهيم الخاطئة المتوارثة مثل الثأر والتمايم " المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.03) وانحراف معياري (1.04) وبدرجة متوسطة، وتعزي النتيجة إلى أنه يقع دوراً بارزاً وهام على المدرسة من حيث إسقاط كافة المفاهيم الخاطئة التي تحملها القبلية لأبنائها من ثأر، وتسعى المدرسة للحفاظ على مجتمع الطلبة بترابطه ومودتهم فيما بينهم والقائم على الأفكار والمفاهيم الدينية ذات الأثر الإيجابي للعناية بذلك المجتمع من تلك المداخلات. وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على فقرات هذا المجال ككل (3.75) وانحراف معياري (0.78)، وبدرجة كبيرة.

المجال الرابع: مجال القواعد التعليمية: تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات المعيارية لتقديرات المعلمين لدرجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي على فقرات هذا المجال، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (6).

الجدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات المعلمين على مجال القواعد التعليمية مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي *	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
1	51	تسعى المدرسة إلى تأمين بيئة تعليمية آمنة وسليمة	3.53	1.02	كبيرة
2	60	تؤمن المدرسة مستوى علمي مميز وتوفر فرص تعليمية لجميع الطلبة	3.49	1.05	كبيرة
3	54	تشجع المدرسة طلبتها على البحث العلمي والمشاركة في المسابقات العلمية المحلية والدولية	3.28	1.10	متوسطة
4	59	تشجع المدرسة على التعليم القائم على التفكير الناقد والإبداعي	3.13	1.02	متوسطة
5	50	تنوع المدرسة في طرق التعلم كالمحاضرة والأسئلة والمناقشة	3.10	0.11	متوسطة
6	56	توظف المدرسة استراتيجيات التعليم النشط (كالنقاش، والتعاوني، والعصف الذهني)	3.11	1.02	متوسطة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي *	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
7	49	تشجع المدرسة على توظيف مفاهيم وقيم الضبط الاجتماعي من خلال الحصص الدراسية.	3.08	211.	متوسطة
8	55	تركز المدرسة في تعليمها على تحقيق مفهوم التعلم المستمر مدى الحياة.	3.08	1.07	متوسطة
9	62	تعزز المدرسة أهمية تبادل المعرفة والإطلاع على التجارب الدولية الناجحة لتحقيق التعلم	3.08	1.079	متوسطة
10	53	تعزز المدرسة مفهوم التناغم الفعّال داخل الغرف الصفية	3.03	1.13	متوسطة
11	52	تقدم المدرسة المعلومة لطلبتها بأسلوب شيق ومنظم من أجل أن يبقى الطلبة منضبطين	2.98	1.12	متوسطة
12	57	تهتم المدرسة بالتعليم القائم على حل المشكلات وإعطاء الطلبة وقتاً كافياً للتفكير في المشكلة	2.96	11.0	متوسطة
13	61	تستخدم المدرسة إستراتيجية لعب الأدوار في التعليم	2.96	1.005	متوسطة
14	58	تنظم المدرسة رحلات تعليمية هادفة لتحقيق التعلم.	2.90	801.	متوسطة
		المجال ككل	3.12	.850	متوسطة

* الدرجة العظمى من (5)

يبين الجدول (8) أن الفقرة (51) التي نصت على " تسعى المدرسة إلى تأمين بيئة تعليمية آمنة وسليمة " قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.53) وانحراف معياري (1.02) وبدرجة كبيرة، وتعزي النتيجة إلى أن جوهر رسالة المدرسة توفير بيئة آمنة تحقق أهدافها بين الطلبة وتسعى لتنشئة جيل متمكن من القيام بواجباته ويحقق طموحاته. وجاءت الفقرة (60) التي كان نصها " تؤمن المدرسة مستوى علمي مميز وتوفر فرص تعليمية لجميع الطلبة " بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.49) وانحراف معياري (1.05) وبدرجة كبيرة، وتعزي النتيجة إلى أنه يقع دور على المدرسة في توفير مستوى تعلم مميز وتوفر للطلبة حياة مدرسية آمنة تحقق طموحاتهم. بينما احتلت الفقرة (58) التي نصت على " تنظم المدرسة رحلات تعليمية هادفة لتحقيق التعلم " المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.90) وانحراف معياري (1.08) وبدرجة متوسطة، وتعزي النتيجة إلى أن المدرسة تسعى لتنظيم رحلات مدرسية تستطيع من خلالها تحقيق أهداف المدرسة، وتحقق آمال الطلبة المستقبلية. وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على فقرات هذا المجال ككل (3.12) وانحراف معياري (0.85)، وبدرجة متوسطة.

السؤال الثاني: ونص السؤال على " هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استجابات عينة الدراسة في تقدير درجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي تبعاً لمتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة)؟" للإجابة عن هذا السؤال، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على مقياس درجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي وفقاً لمتغيرات (الجنس، المؤهل الأكاديمي، الخبرة)، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (7).

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على مقياس درجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي وفق متغيرات الجنس، المؤهل الأكاديمي، الخبرة.

المتغير		المجال				العلامة الكلية
		القواعد القانونية	القواعد الفكرية	القواعد الاجتماعية	القواعد التعليمية	
الجنس	الذكور 260N=	الوسط الحسابي	3.14	23.1	3.22	3.01
		الانحراف المعياري	.760	.840	.80 0	.800
	الإناث 300N=	الوسط الحسابي	3.28	3.31	33.3	13.2
		الانحراف المعياري	.760	.750	.770	.810
المؤهل الأكاديمي	بكالوريوس فما دون 359N=	الوسط الحسابي	3.24	3.22	3.30	3.13
		الانحراف المعياري	.790	.810	.790	67.0
	دراسات عليا 201N=	الوسط الحسابي	3.17	3.22	3.21	3.10
		الانحراف المعياري	.710	.77 0	.780	.820
الخبرة	أقل من 5 سنوات 77N=1	الوسط الحسابي	3.07	3.06	3.09	2.93
		الانحراف المعياري	.770	.820	.810	.890
	من 5 - أقل من 10 سنوات 238N=	الوسط الحسابي	293.	23.3	3.36	3.25
		الانحراف المعياري	.61 0	.580	.60 0	.71 0
	10 سنوات فأكثر 45N=1	الوسط الحسابي	353.	83.3	3.44	93.2
		الانحراف المعياري	.870	.940	.880	.860

يبين الجدول (7) أن هناك فروقاً ظاهرية بين متوسطات الفروق بين تقديرات أفراد العينة على مقياس درجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي، تبعاً لاختلاف متغير لمتغيرات (الجنس، المؤهل الأكاديمي، الخبرة). ولتحديد مستويات الدلالة الإحصائية لتلك الفروق، تم إجراء اختبار تحليل التباين الثلاثي، كما في الجدول (8).

الجدول (8)

اختبار تحليل التباين الثلاثي للفروق بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على مقياس درجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي تبعاً لاختلاف متغيرات الجنس والمؤهل الأكاديمي والخبرة

المتغيرات	المجالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة الإحصائية
الجنس قيمة هوتلنغ=0.042 ح=0.000	القواعد القانونية	1.538	1	1.538	13.857	0.000*
	القواعد الفكرية	0.652	1	0.652	4.497	*10.03
	القواعد الاجتماعية	2.423	1	2.423	13.106	0.000*
	القواعد التعليمية	1.428	1	1.428	11.378	0.001*
المؤهل العلمي قيمة هوتلنغ=0.020 ح=0.030	القواعد القانونية	.2230	1	.2230	.3920	.5310
	القواعد الفكرية	.0680	1	.0680	.1090	.741
	القواعد الاجتماعية	.281 0	1	.281 0	.4670	.4950
	القواعد التعليمية	.0010	1	.0010	.0010	.9700
الخبرة قيمة ولكس 0.893= ح=0.000	القواعد القانونية	7.729	2	3.865	6.785	.001*0
	القواعد الفكرية	10.712	2	5.356	8.619	.000*0
	القواعد الاجتماعية	12.086	2	6.043	10.042	.000*0
	القواعد التعليمية	12.962	2	6.481	9.326	.000*0
الخطأ	القواعد القانونية	316.098	555	.5700		
	القواعد الفكرية	344.876	555	.6210		
	القواعد الاجتماعية	333.999	555	.6020		
	القواعد التعليمية	385.695	555	.6950		

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.05$)

يبين الجدول (8):

1- توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على مجالات درجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي تعزى لاختلاف متغير الجنس وذلك لصالح الاناث.

2- لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على مجالات درجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي تعزى لاختلاف متغير المؤهل العلمي.

3- توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على مجالات درجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي تعزى لاختلاف متغير الخبرة. ولتحديد مصادر تلك الفروق تم استخدام اختبار شافيه (Scheffe) كما هو موضح في جدول (9).

الجدول (9)

نتائج اختبار شيفيه (Scheffe) للفروق بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة لدرجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي وفق متغير الخبرة

المجالات	الخبرة	من سنه - أقل من 5 سنوات	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	من 10 سنوات فأكثر
	المتوسط الحسابي	3.07	3.29	3.35
القواعد القانونية	أقل من 5 سنوات		0.06	*29.0
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات			*22.0
	10 سنوات فأكثر			
	المتوسط الحسابي	3.06	3.32	3.38
القواعد الفكرية	أقل من 5 سنوات		0.07	*025
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات			*32.0
	10 سنوات فأكثر			
	المتوسط الحسابي	3.09	3.36	3.44
القواعد الاجتماعية	أقل من 5 سنوات		0.08	7*2.0
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات			*35.0
	10 سنوات فأكثر			
	المتوسط الحسابي	2.93	3.25	3.29
القواعد التعليمية	أقل من 5 سنوات		0.02	*32.0
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات			*34.0
	10 سنوات فأكثر			

ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

يبين الجدول (9) أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات ذوي الخبرة (أكثر من 10 سنوات) من جهة، ومتوسط تقديرات ذوي الخبرة (أقل من 5 سنوات) وذوي الخبرة (من 5 إلى أقل من 10 سنوات) من جهة ثانية، تعزى لمتغير الخبرة، وذلك لصالح تقديرات ذوي الخبرة (أكثر من 10 سنوات). كما تم إجراء اختبار تحليل التباين الثلاثي للفروق بين تقديرات أفراد العينة على درجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي ككل، تبعاً لاختلاف متغير الجنس (ذكور، وإناث)، ومتغير المؤهل العلمي (بكالوريوس فما دون، ودراسات عليا)، ومتغير سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات، من 5 إلى أقل من 10 سنوات، و 10 سنوات فأكثر)، حيث كانت النتائج موضحة في الجدول (10).

الجدول (10)

اختبار تحليل التباين الثلاثي للفروق بين تقديرات أفراد العينة على درجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي ككل تبعاً لاختلاف متغيرات الجنس والمؤهل العلمي والخبرة

المتغيرات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	2.473	1	2.473	4.198	*37.00
المؤهل العلمي	.049	1	.0490	.083	.7740
الخبرة	10.357	2	5.179	8.792	.000*0
الخطأ	326.892	555	.5890		
الكل	6125.503	560			

ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

يبين الجدول (10) أنه توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على درجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي ككل تعزى لاختلاف متغير الجنس وذلك لصالح الإناث. وتعزى النتيجة كون المعلمات الأقرب إلى الطالبات من المعلمين الذكور في تفهم حاجياتهم النفسية، والوقوف على حيثيات أمورهم الأسرية كونهن يمثلن في بعض الأحيان دور الأمهات في توجيه سلوكيات الطالبات، ومقدرتهن على التبصر والروية في معرفة توجه الطالبات فكرياً، ونتيجة لقربهن من الطالبات تتمكن المعلمة من توجيههن إلى الابتعاد عن تلك التيارات الفكرية والتميز بين تلك الأفكار والمبادئ وما جاء به الدين الإسلامي الحنيف من فكر ومبادئ تسعى إلى حماية الأفراد والحفاظ على حقوقهم وحمايتهم من نظرة تلك التيارات المستقبلية، وكذلك تسعى المعلمات إلى توفير البيئة الآمنة ويشجعن الطالبات إلى حل مشكلتهن من خلال إتباع أسلوب حل المشكلة وبالطرق العلمية الممنهجة، وتشجعهن على التعليم القائم على التفكير الناقد والإبداعي، وتسعى المعلمات إلى عدم التمييز بين الطالبات سواء بالمعاملة أو التعليم، وتعود طالباتها على ممارسة العادات الصحيحة في سلوكياتهن، ويعرفن الطالبات بحقوقهن من خلال تعليمات قانون الانضباط المدرسي، وتتمى لديهن الإيمان بالمثل العليا للأمة العربية. إلا أن المعلمين الذكور يخفقون في معالجة العديد من معالجة تلك المشاكل التي يحدثها الطلاب كونهم يتعاملون مع الطلاب بتطبيق تلك التعليمات، وأن الطلاب يتصرفون دون العودة إلى المعلمين أو الآباء. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة هارتر (Harter, 2000)، وتختلف مع نتائج دراسة تشيو (Chiu, 2006).

بينما جاءت نتائج متغير المؤهل بأنه لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة درجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي ككل تعزى لاختلاف متغير المؤهل العلمي. وتعزى الباحثة هذه النتيجة إلى إن المعلمين والمعلمات درسوا نفس المساقات في الجامعة ولا يوجد تفاوت في مدخلات العملية التعليمية عند الإناث أو الذكور، وإن مؤهلاتهم العلمية سواء الشهادة الجامعية الأولى أو الثانية أو الأعلى منها تسعى وباستمرار إلى التكيف مع الحيز المكاني المدرسي ضمن تعليماته وضوابطه لمساواة الطلبة وتعريفهم بحقوقهم وحمايتهم من أي أفكار أو تيارات فكرية دخيلة قد تؤثر على فكر الطلبة، وبالتالي تصير الطلبة بتلك الأفكار وتجنّبهم منها، والعمل على توثيق العلاقات المدرسية والأسرية لرفع معنوية الطلبة وتحسيسهم نحو التعلم وتحقيق طموحاتهم المستقبلية، وتشجيعهم على الإبداع وحماية أنفسهم وأسرهم ووطنهم. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة المحاسنة (2006)، وتختلف مع نتائج دراسة سمرين والقضاة (2010). بينما جاءت الفروق في المتغير الأخير (الخبرة) أنه توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد العينة على درجة ممارسة المدرسة الثانوية الحكومية في المملكة العربية السعودية للقواعد التربوية في عملية الضبط الاجتماعي ككل تعزى لاختلاف متغير عدد سنوات الخبرة. ولتحديد مصادر تلك الفروق تم استخدام اختبار شافيه (Scheffe) كما هو موضح في جدول (11).